

رقم الوثيقة : POL 10/026/2006

بيان إخباري رقم : 135

23 مايو/أيار 2006

**تقرير العام 2006 : كلمة أيرين خان الأمينة العامة في
المؤتمر الصحفي الذي عُقد في جمعية الصحافة الأجنبية، بلندن**

يشكل تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2006 الذي يغطي 150 دولة تتراوح من أفغانستان إلى زيمبابوي تعليقاً على أوضاع حقوق الإنسان في العالم. ويتضمن مجموعة من القضايا ومسؤوليات الحكومات الكبيرة منها والصغيرة- والجماعات المسلحة والشركات. لكن الرسالة الجامعة التي تنبثق منه هي أن :

الحكومات القوية تلعب لعبة خطيرة بحقوق الإنسان.

فالدول التي تتمتع بالقوة والنفوذ - الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا - إما تواطأت في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في العام 2005 في الداخل والخارج أو باتت موضع شبهة بسبب هذه الانتهاكات.

وواصلت الحكومات التضحية بالمبادئ باسم "الحرب على الإرهاب".

وقبل عام في مثل هذا اليوم تقريباً، وفي هذه الغرفة ونيابة عن منظمة العفو الدولية، وجهت دعوة لإغلاق معسكر السجن في غوانتانامو. وما كان في حينه صوتاً وحيداً لمنظمة العفو الدولية بات الآن جوقه كبيرة ومؤثرة، تضم قادة رأي في الولايات المتحدة وشخصيات دينية وحكومات مهمة وهيئات تابعة للأمم المتحدة، بمن فيها لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وصدر رد فعل قوي عن الإدارة الأمريكية على دعوتنا، لكن حتى الرئيس بوش في مقابلة أجراها معه التلفزيون الألماني مؤخراً قال "إنه يود كثيراً إغلاق غوانتانامو وتقديم السجناء للمحاكمة". ونحن في منظمة العفو الدولية نحثه بشدة على القيام بذلك أو الإفراج عنهم فوراً.

والسنة فترة زمنية طويلة في السياسة - لكنها تزداد طولاً إذا صدف أنك سجين في غوانتانامو بدون تهمة أو محاكمة أو إمكانية للإفراج عنك. ويظل حوالي 460 شخصاً ينتمون إلى حوالي 40 جنسية مختلفة محتجزين في غوانتانامو. ويتضح شعورهم باليأس من العدد الكبير من محاولات الانتحار، منها أكثر من 12 محاولة في حالة واحدة، والإضراب عن الطعام. وكانت حادثة الجمعة الماضية المتعلقة بالاعتداء على حراس السجن علامة أخرى على الوضع اليائس. وغوانتانامو، أشبه بوعاء مضغوط قد ينفجر في أية لحظة.

وغوانتانامو مجرد غيض من فيض شبكة واسعة من مراكز الاعتقال في العراق وأفغانستان ومواقع سرية حول العالم تحتجز فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها آلاف السجناء بدون تهمة أو محاكمة. وفي الأسبوع الماضي، سألت لجنة

الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وفد الولايات المتحدة عما إذا كانت الولايات المتحدة تحتفظ بمراكز اعتقال سرية، فرد المندوب قائلاً "لا تعليق".

باتت الازدواجية والنفاق السمة المميزة للحرب على الإرهاب

أعطى كبار المسؤولين الأمريكيين - ومن ضمنهم وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس والرئيس جورج بوش - تأكيدات بأن الولايات المتحدة لا تمارس التعذيب. ومع ذلك، كشفت الأبحاث التي أجريناها خلال العام الماضي عن أدلة على ممارسة التعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع في مراكز الاعتقال الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة. كذلك أظهرت أبحاثنا بأن السي آي إيه نقلت قسراً سجناء إلى دول تعرضوا فيها للتعذيب. ويُسند قطاع تقانة المعلومات عملية تطوير برامج ونظم الحاسوب إلى الهند - بينما تُسند الولايات المتحدة مهمة التعذيب إلى دول مثل المغرب ومصر والأردن وسورية.

ومن الجوانب الجديدة "للحرب على الإرهاب" في العام 2005 الأدلة المحسوسة على مشاركة الحكومات الأوروبية في الجريمة التي ارتكبتها الولايات المتحدة عبر التسليم السري للسجناء أو نقلهم قسراً إلى دول تعرضوا فيها للتعذيب. وهناك سبع دول أوروبية على الأقل ضالعة في تسليم سري لأربعة عشر شخصاً - لكن حتى الآن لم تتخذ إلا دولة واحدة (هي إيطاليا) إجراءات جنائية ضد السي آي إيه.

وبادر البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا وبعض المؤسسات الوطنية إلى إجراء تحقيقات في عمليات التسليم السرية والسجون السرية التي تديرها الولايات المتحدة استجابة لضغط الرأي العام الذي أبدى استياءه الشديد.

ورفضت المؤسسات العامة المساس بالحظر المفروض على التعذيب. ورفض مجلس اللوردات في المملكة المتحدة مقولة الحكومة بأن تقديم أدلة في المرافعات القضائية انْتزعت تحت وطأة التعذيب الذي مارسه موظفون أجنب في الخارج عمل قانوني.

واعتمد مجلس الشيوخ الأمريكي قانوناً يحظر ممارسة التعذيب وسوء المعاملة ضد السجناء في حجز الولايات المتحدة في أي مكان من العالم.

ومما يدعو للأسف أنه عوضاً عن القبول والترحيب بالجهود التي بذلتها المحاكم والمجالس التشريعية لإعادة تأكيد الاحترام لحقوق الإنسان، وجدت بعض الحكومات طرقاً جديدة لإنكار الواجبات الدولية المترتبة عليها أو للتملص منها.

وانصياعاً للضغط الجمهوري، وقع الرئيس بوش على قانون يمنع التعذيب، لكنه أرفقه ببيان يحتفظ فيه فعلياً بحق السلطة التنفيذية في تجاوز النص لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

وسلّمت المملكة المتحدة بتمسكها بالحظر المفروض على التعذيب، لكنها بعد ذلك أحرزت مفاوضات بشأن الحصول على تأكيدات دبلوماسية من دول لديها سجل في ممارسة التعذيب حتى يتسنى لها أن تعيد إليها أناساً بحرية، من ضمنهم أشخاص تعرضوا للتعذيب هناك سابقاً. ولبنان والأردن وليبيا ومصر والجزائر هي جميعها دول حصلت منها المملكة المتحدة أو توشك أن تحصل منها على مثل هذه الضمانات.

وموقف القانون الدولي واضح. فليس هناك ما يمكن أن يبرر التعذيب وسوء المعاملة. ومثلما ينبغي علينا التنديد الشديد بالهجمات الإرهابية التي تُشن على المدنيين، علينا أن نقاوم مزاعم الحكومات بأنه يمكن محاربة الإرهاب بالتعذيب. فمثل هذه المزاعم مضللة وخطيرة وخطئة بكل بساطة – فلا يمكن إطفاء النار بالبنزين.

وعندما تتجاهل حكومة الولايات المتحدة الحظر المطلق المفروض على التعذيب وتتقاعس عن إجراء تحقيقات في الانتهاكات التي يرتكبها جنودها، وعندما تدفن الحكومات الأوروبية رؤوسها معاً في الرمال وترفض التشكيك في سجلها بشأن عمليات التسليم السري أو العنصرية أو اللاجئيين، فإنها تلحق ضرراً بقدرتها على مناصرة حقوق الإنسان في أماكن أخرى من العالم.

ولا يمكن أن نعزو كل انتهاك لحقوق الإنسان إلى الحرب على الإرهاب، لكن ما من شك في أنها نفخت الروح في القمع البائد الذي عاود الظهور في بعض أنحاء العالم.

وفي العام 2005، شكلت هذه الحرب ستاراً من الدخان لحكومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمواصلة الاعتقالات التعسفية والتعذيب والمحاكمات الجائرة وقمع المعارضة السياسية والاضطهاد الإثني، مثلاً للأكراد والأقليات الدينية. وتفاعل هذه الحكومات اليوم بثقة أكبر ما كانت تفعله في الماضي بخوف من الانتقاد. وشهدت الحرب على الإرهاب إعادة تأهيل ليبيا التي كانت تُعتبر في الماضي دولة إرهابية، حيث أعادت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية معها، وتفاوضت المملكة المتحدة معها للحصول على ضمانات دبلوماسية. ويوم الأحد طرد عضو سويسري في منظمة العفو الدولية من تونس، وبالأمس قبض على عضو تونسي ثم أُفرج عنه – وهاتان مجرد حالتين من جملة مضايقات عديدة يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان.

لكن التكلفة الحقيقية للحرب على الإرهاب لم تتمثل فقط في تقييد الحريات المدنية، بل طاولت أرواح الفقراء وأرزاقهم.

لقد شهد العام 2005 أكبر تعبئة على الإطلاق للمجتمع المدني والدعم العام من أجل اجتثاث الفقر. لكن رداً على ذلك، أظهرت قمة الأمم المتحدة أن الحكومات تقاعست بشكل مزرٍ عن ترجمة الوعود التي قطعها بشأن أهداف التنمية في الألفية إلى واقع. وفي أعقاب إعصار كاترينا وأعمال الشغب التي اندلعت في فرنسا، كان العام 2005 أيضاً عاماً أظهر التباين الصارخ، التمييز والشعور والشعوب بالغرابة في قلب أكثر الدول ثراء في العالم.

وكانت الحقوق الإنسانية للمرأة ضحية مستترة أخرى للحرب على الإرهاب. وحلت في مارس/آذار 2005 الذكرى السنوية العاشرة لمنبر بيجين للعمل الخاص بالمرأة - لكن عوضاً عن التأسيس على التقدم، تم قضاء هذه الفترة في مقاومة رد الفعل العنيف الصادر عن القوى المحافظة التي انبعثت من جديد وسط الأجواء الأمنية الراهنة. والحرب على الإرهاب تحظى بالاهتمام - إما الحرب على المرأة فلا يأبه بها أحد، حيث تتعرض مئات النساء للقتل، مثلاً في المكسيك وغواتيمالا، دون أن ينال الجناة عقابهم؛ أو تواجه نسبة 25% من النساء في العالم الأذى الجنسي على أيدي شركائهن.

وفي زمن يشهد عولمة غير مسبوقة، حيث تتم إزالة الحواجز أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال، شهد العام 2005 بناء حدود في وجه اللاجئين والمهاجرين. وركزت الحكومات التي تتجاهل الاستغلال الاقتصادي للمهاجرين غير الشرعيين على بناء الحدود - سواء ضد العمال البورميين في تايلاند أو المهاجرين الأفارقة في الجيبين الأسبانيين في ستة ومليئة والآن في الولايات المتحدة.

وخطفت الأجندة الأمنية للأقوياء وأصحاب الامتيازات أنظار العالم وانتباهه بعيداً عن الأزمات الخطيرة لحقوق الإنسان.

ولم تكن التنمية الاجتماعية الضحية الوحيدة. فالنزاعات المنسية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط حصدت عدداً كبيراً من الضحايا، وسقطت أيضاً إسرائيل والأراضي المحتلة من الأجددة الدولية في العام 2005، الأمر الذي عمق بؤس الفلسطينيين ويأسهم وخوف الإسرائيليين.

وبددت الحكومات القوية مواردها واستهلكت طاقتها في متابعة الاستراتيجيات العسكرية والأمنية التي كان حصادها دمويًا.

تبدو لوحة تسجيل الأهداف في النزاعات المتواصلة والانتهاكات المتصاعدة لحقوق الإنسان واضحة أمام الجميع في أفغانستان والعراق وضوح الشمس في رابعة النهار.

وأضعف تقاعس القوات متعددة الجنسية عن التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها جنودها أو مقاولوها الأمنيون الخاصون أو مقاضاتهم عليها مزاعمها بأنها تعمل على استعادة سيادة القانون في البلاد. ومن الواضح أن الاستراتيجيات الراهنة التي تنتهجها الحكومة العراقية والقوة متعددة الجنسية لم تُفلح. فعندما تمنع الغطسة الأقوياء من مراجعة استراتيجياتهم وإعادة تقييمها، يدفع الفقراء والمستضعفون أفدح الأثمان: وهم في هذه الحالة النساء والرجال والأطفال العراقيون العاديون.

وعمدت الحكومات بصورة جماعية وفردية إلى شل المؤسسات الدولية وأهدرت الموارد والطاقات على استراتيجيات عسكرية وأمنية مضللة.

وكانت دارفور القضية الأكثر إيلاماً التي عبّرت عن واقع الحال في العام 2005. لقد تم تهجير مليوني شخص، ولقي أكثر من 200,000 حتفهم وتعرض الآلاف للاغتصاب ويتواصل ارتكاب الفظائع بلا هوادة. والاهتمام

المتقطع والإجراءات الهزيلة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قصرت بشكل مؤسف عن الوفاء بمسئولياتها
الوضع في دارفور. وثلت الصين وروسيا قدرة مجلس الأمن الدولي حماية مصالحها النفطية وتجارة الأسلحة مع
الخرطوم. وأبدت الولايات المتحدة حماساً، لكن العراق استنزف طاقاتها ولطخت الحرب على الإرهاب سلطتها
الأخلاقية.

وفي سنة أمضت الأمم المتحدة قسطاً كبيراً من وقتها في مناقشة الإصلاح والعضوية في مجلس الأمن، تقاعست
عن إيلاء اهتمام بأداء عضوين مهمين - الصين وروسيا - سمحا بثبات لمصالحهما السياسية والاقتصادية الضيقة
بأن تطغى على حقوق الإنسان ومسؤولياتهما المحلية والدولية.

وبعث سلوك روسيا برسالة قوية بشأن حقوق الإنسان إلى جيرانها القريبين. ولم يمر عداؤها تجاه المدافعين عن حقوق
الإنسان فيها مرور الكرام بالنسبة للدول الأخرى التي تملك رغبات مشابهة في قمع مجتمعاتها المدنية. وقدمت روسيا
الدعم إلى أوزباكستان عندما رفضت السماح بإجراء تحقيق مستقل في عمليات القتل التي جرت في أنديجان.
واستندت مقارنة روسيا نفسها لقضية الشيشان إلى الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها
الأمنية.

ويضع بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية مسؤولية أكبر على عاتقها في العلاقات الدولية. لكن الصين ما فتئت
تبدي قليلاً من الاهتمام بحقوق الإنسان في الداخل والخارج، حيث أقامت شراكات اقتصادية مع بعض الأنظمة
الأكثر قمعاً في العالم، وتواصل تقييد حقوق الإنسان في الداخل.

**كان العام 2005 عام التناقضات - حيث تصارعت بوادر الأمل مع الوعود التي حُث بها ومع تقاعس
القيادات.**

والعدد الإجمالي للنزاعات في العالم أخذ بالتناقص بفضل الإدارة الدولية للنزاعات ومبادرات الوقاية وإحلال
السلام، الأمر الذي أحيى الأمل لدى ملايين الناس في دول مثل أنغولا وليبيريا وسيراليون.

وفي نيبال، أرغمت المقاومة التي أبدأها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والزعماء السياسيون من ناحية
والضغط الحازم الذي مارسه الحلفاء في الخارج من ناحية أخرى، الملك على إعادة تسليم السلطة إلى البرلمان.

ورغم نواحي القصور في الأنظمة القضائية الوطنية، يظل الكفاح ضد ظاهرة الإفلات من العقاب يكتسب زخماً
جديداً، حيث تُتخذ خطوات لتقديم أغوستو بينوشيه وألبرتو فوجيموري وتشارلز تيلر إلى العدالة. وقد أصدرت
المحكمة الجنائية الدولية الاتهامات الرسمية الأولى ضد قادة الجماعات المسلحة في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو
الديمقراطية.

وجرى ترميم جهاز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الذي فقد الكثير من مصداقيته، وأنشئ مجلس جديد لحقوق الإنسان.

وفي العام 2005، شهدنا ظهور تضامن ومقاومة استثنائيين عبر حدود الدول بين نشطاء حقوق الإنسان والناس العاديين. فبدءاً بمجموعات السكان الأصليين التي رصت صفوفها في أمريكا اللاتينية ومروراً بالنساء اللاتي أكدن حقوقهن في آسيا والمظاهرات الجماهيرية للمهاجرين في المدن الأمريكية، بات مفهوم حقوق الإنسان - والحركة العالمية للأشخاص الذين يدفعونه قدماً - أكثر قوة ورسوخاً من أي وقت مضى.

وتتم مساءلة مزيد من الحكومات : أمام الهيئات التشريعية وفي المحاكم وغيرها من المتدييات العامة. بيد أنه يتم رسم حدود رغم هشاشتها. وتعالى الأصوات. وهذا يمنح الأمل باتباع مقاربة لحقوق الإنسان والأمن في المستقبل قائمة على المبادئ. وعلى المدى الطويل، يبشر هذا النمو للمجتمع المدني والتحركات الجماهيرية بالخير بالنسبة لحماية حقوق الإنسان. ويتوافر احتمال حقيقي هنا بحدوث تغيير.

وبينما نتطلع إلى العام 2006، فمن الواضح أن هناك فرصاً ومخاطر على السواء - ومن خلال حملاتنا نضع نصب أعيننا أربعة تحديات.

أولاً، ينبغي إغلاق غوانتانامو. ويتعين على الرئيس بوش أن يفى بوعدده. وستظل مصداقيته رهينة إلى أن يضع حداً لهذا الرمز المعيب لإساءة استخدام القوة من جانب الولايات المتحدة. وينبغي على الولايات المتحدة وحلفائها كشف أسماء جميع المعتقلين الآخرين في المراكز السرية وأماكن اعتقالهم - وينبغي إما مقاضاة المعتقلين أو إطلاق سراحهم.

ثانياً، الأسلحة الصغيرة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. لأنها تغذي النزاعات والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان في العالم. ويشكل مؤتمر المراجعة الذي تعقده الأمم المتحدة في يونيو/حزيران المقبل فرصة أمام الحكومات للاتفاق على معاهدة لتجارة الأسلحة. وندعو الحكومات إلى تأييدها.

ثالثاً، سيجتمع الجهاز الجديد لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للمرة الأولى الشهر المقبل. ولا يجوز تلتخي سمعته بلعبة القوى القديمة. وينبغي أن يصر على تطبيق معايير متساوية على جميع الحكومات، سواء في دارفور أو غوانتانامو أو الشيشان أو الصين.

وأخيراً، يجب أن تتوقف عمليات القتل والاعتصاب والتهجير في دارفور. وتتضمن اتفاقية السلام في دارفور نصوصاً قوية تتعلق بحقوق الإنسان تفتح طريق المستقبل، إذا ما جرى تنفيذها بشكل صحيح. لكن لكي تنجح، ينبغي على مجلس الأمن الدولي أن ينشر بصورة عاجلة قوات لحفظ السلام، وألا يسمح لنفسه بأن تتلاعب به الحكومة السودانية. وبانتظار نشرها، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم للمراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي لكي يؤديوا

عملهم. وتقع على عاتق الدول العربية مسؤولية خاصة لتشجيع السودان على قبول دور الأمم المتحدة. وعندما يستخدم القادة العرب التضامن كستار للتنصل من مسؤولياتهم تجاه حقوق الإنسان، يسيئون بذلك إلى أنفسهم وإلى شعوبهم.

ويحتاج العالم أكثر من أي وقت مضى إلى أن تتصرف الدول التي تتمتع بالقوة والنفوذ بمسؤولية واحترام لحقوق الإنسان. وينبغي على الحكومات أن تكف عن اللعب بحقوق الإنسان.